الاستيطان والصراع العربي الإسرائيلي
الجانب السياسي

نظام محمود بركات

أستاذ العلوم السياسية المشارك، معهد الدراسات الدبلوماسية
وزارة الخارجية - الرياض

مقدمة

يهتم البحث بدراسة دور الاستيطان الإسرائيلي في الصراع العربي الإسرائيلي، من الناحية السياسية، من خلال تركيزه على بحث موقع الاستيطان في مشاريع التسوية السياسية المطروحة للقضية الفلسطينية حتى سنة 1990م[1]، وذلك استكمالاً لمجموعة من الأبحاث أعدها الباحث عن الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين، تناول الأول منها استعراضاً عاماً لمشاريع ومحاولات الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين، وتناول الجزء الثاني منها دور الاستيطان في الحروب العربية الإسرائيلية.

وسوف يعالج هذا البحث، الجانب السياسي من موضوع الاستيطان، من خلال متابعة موقف أطراف الصراع المباشرة من قضية الاستيطان، ثم الانتقال لدراسة موقف المجتمع الدولي من هذه القضية، من أجل بلورة فهم أعمق لموضوع الاستيطان، وتأثيره السياسي على مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، واحتمالات السلام في المنطقة.

ومن الجدير بالملاحظة هنا: بأنه تم إعداد هذه الدراسة قبل المتغيرات الحديثة التي جرت على عملية السلام، والتي تمثلت في مؤتمر مدريد، واتفاقيات أوسلو وواشنطن، وما قد يتبعها من عمليات مماثلة في مسار عمليات السلام في المنطقة، ولكن هذه المستجدات جاءت لتؤكد ماتوصل إليه الباحث على صعيد دور الاستيطان في عملية السلام، والتي تطمح أن تكون موضوعاً لبحث آخر مستقبلاً.

وقد قسم البحث بناء على ذلك إلى أربعة مباحث:

1 - المبحث الأول: يتناول موقف القانون الدولي والأمم المتحدة من الاستيطان.

2 – المبحث الثاني: يتناول أطراف الصراع المباشرة: الموقف الإسرائيلي والعربي من الاستيطان.

3 – المبحث الثالث: مواقف الدول الأجنبية، ويشمل الموقف الأمريكي، والسوفيتي والأوروبي.

4 – المبحث الرابع: دراسة كلية مقارنة للاستيطان في مشاريع التسوية.

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحديد موقع الاستيطان في الصراع العربي الإسرائيلي من الناحية السياسية، وذلك من خلال الإجابة عن مجموعة من الأسئلة:

1 – ما مدى الاعتراف بشرعية المستوطنات على المستوى الدولي.

2 – ما هي النصوص الخاصة بالاستيطان الواردة في مشاريع التسوية المطروحة للقضية الفلسطينية.

3 – أهمية المستوطنات في الصراع العربي الإسرائيلي ، وهل ستكون المستوطنات موضوعاً حاسماً في عمليات التسوية السياسية المقترحة؟

4 – ماهو مصير المستوطنات في أي تسوية سلمية قادمة؟ ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية، مطلوب الإجابة عليها:

أ – هل ستبقى المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة فيما لو انسحبت إسرائيل؟

ب – ماهو مصير السكان في هذه المستوطنات؟ وهل سيتبعون السلطة التي ستقوم في المناطق المحتلة؟ أم يبقون تابعين للسيادة الإسرائيلية؟

جـ– هل تقرير المصير لسكان المناطق المحتلة سيشمل – أيضا – المستوطنين في هذه المناطق؟

فرضيات البحث

1 – أن هناك ترابطاً بين مصير المناطق المحتلة، وموضوع المستوطنات في مشاريع التسوية المطروحة للقضية الفلسطينية.

2 – أن الاتجاه للحل السياسي يزيد من عمليات الاستيطان وأهميتها، بينما يؤدي الضغط العسكري إلى تراجع عمليات الاستيطان، والتقليل من أهمية المستوطنات.

3 - أن عمليات الاستيطان تهدف لفرض الأمر الواقع على الأمة العربية، وإنها ستسغل كعنصر ضغط وابتزاز في أي تسوية سياسية قادمة.

المبحث الأول

مدى شرعية الاستيطان في نظر القانون الدولي والأمم المتحدة

1 - الاستيطان في القانون الدولي:

يرتبط موقف القانون الدولي من الاستيطان بالموقف من الاحتلال الحربي، والحدود التي وضعها القانون الدولي لممارسات الدولة المختلة، في الأراضي التي تحتلتها، بعد سيطرتها عليها.

إذا كانت القوة لاتخلق القانون، ولاترتب حقوق السيادة - فتبعاً لذلك - فإن دولة الاحتلال لاتملك نقل حقوق السيادة على الأراضي المحتلة إليها، لأن سيادة الدولة المحتل أراضيها - إن شلت عملياً - فهي تبقى مستمرة من ناحية قانونية، وفقاً لمبدأ استمرارية الدولة، ولكن سلطات الاحتلال تملك اختصاصات محددة لممارسة السلطة الضرورية لسلامة قواتها. (فودة، 1974 :27-29).

لقد أجاز قانون الاحتلال الحربي للسلطات المحتلة إقامة نوعاً من الإدارة في الأراضي المحتلة، لتصريف شؤونها، وهي بذلك تمثل سلطة فعلية وواقعية مؤقتة، تقتصر مهمتها على حفظ النظام والأمن، وتسيير شؤون المناطق المحتلة، وهي لاتملك حق السيادة على المناطق المحتلة، وإن كانت تمارس بعض مظاهر هذه السيادة (السيد، 1984 :7)، وقد نصت المادة 43 من لوائح لاهاي لسنة {1907} على أن الدولة المحتلة ملزمة باتخاذ الإجراءات لإعادة تأمين النظام العام والأمن بأسرع ما يمكن، وفي المقابل حددت اتفاقية لاهاي لسنة 1907م في المادة 46 و 55 التزامات سلطات الاحتلال، بأن حظرت الاستيلاء على الأملاك العامة والخاصة في الإقليم المحتل، وطالبتا بحماية حقوق الأشخاص وأموالهم.

وقد جاء في المادة 55 من اتفاقية لاهاي «على أن دولة الاحتلال لاتعتبر إلا بمثابة وكيل ومنتفع بالأملاك العامة، مثل: الأبنية والعقارات، والغابات والأراضي الزراعية التي توجد في الأقليم المحتل، والمملوكة للدولة المعادية. ويجب صيانة هذه الممتلكات وإدارتها طبقاً للقواعد الخاصة بحق الانتفاع. كما نصت المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة سنة 1949 م المتعلقة بحقوق المدنيين، وقت الحرب على «حظر النقل الإجباري للأفراد والجماعات، بالإضافة إلى إبعاد الأشخاص المحميين من

الأراضي المحتلة إلى أرض القوة القائمة بالاحتلال، أو إلى أرض أي بلد آخر. . لا تبعد القوة القائمة بالاحتلال، ولاتنقل جماعات من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها»، وتحظر المادة 53 تدمير العقارات والممتلكات الشخصية والعامة في المناطق المحتلة، كما نصت اتفاقية جنيف لحماية المدنيين وقت الحرب في المادة 64 على عدم جواز إخضاع سكان المناطق المحتلة لسيادة الدولة المحتلة (الأمم المتحدة، 1982: 7-11) و (Freidman, 1972). إن قانون الاحتلال الحربي يحرم ضم إقليم العدو أو أي جزء منه، أو التصرف به (Mallison، 1986: 243)، ومن هنا فإن إقامة المستوطنات في المناطق المحتلة مع ما تمثله من مصادرة للملكية العامة والخاصة، ونقل للسكان المدنيين إلى المناطق المحتلة، تمثل انتهاكات لقواعد القانون الدولي. وذلك للأسباب التالية[2]:

1 - إن إقامة المستوطنات تتجاوز السلطات والاختصصات التي يخولها قانون الاحتلال الحربي للدولة المحتلة، من خلال مطالبتها بتأمين إدارة الإقليم المحتل، وضمن حسن النظام فيه، فإقامة المستوطنات وجلب سكان جدد من الدولة المحتلة للإقامة فيها تمثل عملاً من أعمال السيادة الدائمة التي تملكها الدولة الأصلية المالكة لإقليم، وليس عملاً من أعمال الإدارة المؤقتة.

2 - هذه المستوطنات لايمكن أن تندرج تحت حق سلطات الاحتلال في إدارة الإقليم المحتل، أو المحافظة على النظام فيه، لما تمثله من عملية استفزاز للسكان المقيمين من خلال تصرفات المستوطنين غير المسؤولة، مما يجعل سكان المناطق المحتلة يقاومون عمليات الاستيطان، بما فيها مصادرة الأراضي، وطرد السكان المحليين، مما يعرض النظام والأمن في المناطق المحتلة للخطر.

3 - إن إقامة المستوطنات تتطلب مصادرة الأراضي الخاصة بها، كما تتطلب ترحيل السكان الأصليين للمنطقة التي تقام عليها المستوطنات، وتشريدهم، كما أن السيطرة حتى على الأراضي الأميرية التي هي ملك للدولة الأصلية يعتبر مخالفاً لقواعد القانون الدولي، التي تحذر الاستيلاء على الملكية العامة، إلا لمجرد الانتفاع منها. وهذا لم يحصل من الجانب الإسرائيلي، لأنه مصادرة تامة بقصد التملك، كما أن قواعد القانون الدولي تحرم مصادرة الملكية الخاصة، وهو ماقامت به إسرائيل من أجل إقامة المستوطنات.

4 - يتعارض إقامة المستوطنات مع حق الشب الفلسطيني - الواقع تحت الاحتلال

- في تقرير المصير، ذلك الحق الذي اعترف به القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة في المادة الأولى، الخاصة بمقاصد الأمم المتحدة، وكذلك قرارات الأمم المتحدة. منها القرار 1514 لسنة 1960م الخاص بمنح الاستقلال للشعوب والأقاليم المستعمرة، فعملية نقل المستوطنين اليهود للإقامة في الإقليم المحتل، وفرضهم عليه كجزء من سكانه، مع المطالبة بمشاركتهم في تقرير المصير، مع ترحيل السكان الأصليين، يتنافي مع حق الشب الأصلي في تقرير مصيره بحرية.

5 - إن إقامة المستوطنات تمثل انتكاساً لحقوق الإنسان، وذلك لأن إقامة المستوطنات أدى إلى انتقاص حريات الأفراد الأصليين، وأدى إلى طردهم من أرضهم، ونقل أعداد منهم إلى أماكن أخرى، وأدى إلى مصادرة ممتلكاتهم، وتهديمها، وهذا ما أشارت إليه لجنة حقوق الإنسان المكلفة بالتحقيق في الإجراءات الإسرائيلية في المناطق المحتلة.

مما سبق يمكن القول: إن إقامة المستوطنات الإسرائيلية في المناطق المحتلة تنطوي على انتهاك واضح لقواعد القانوني الدولي، وتبرز ضعف الموقف الإسرائيلي بادعائه بأن إقامة المستوطنات يدخل ضمن إجراءات القوات المحتلة، لصيانة أمنها، وحفظ النظام، وذلك لأن المستوطنات تمتد إلى المناطق المدنية، والآهلة بالسكان، وترتبط بالمخططات الإسرائيلية التوسعية.

2 - موقف الأمم المتحدة:

انصبت جهود الأمم المتحدة بعد حرب 67 نحو مقاومة الإجراءات الإسرائيلية في القدس، ومعارضة ضمها، كما اهتمت برفض الممارسات والإجراءات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، بما فيها عمليات الاستيطان، وذلك قبل أن تبرز مشكلة الاستيطان إلى السطح كمشكلة مستقلة، ومنذ البداية اتخذت الأمم المتحدة مجموعة من القرارات، سواء الصادرة عن مجلس الأمم، أو الجمعية العامة، التي تؤكد هذا الموقف. انظر الجدول رقم (1).

فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ سنة 67 القرار رقم 2253، والقرار 2254، اللذين يطالبان إسرائيل بإلغاء إجراءاتها التي اتخذتها بشأن القدس، كما وافق مجلس الأمن على القرار رقم 252 لعام 68، والقرار 267 لعام 69 اللذين يدينان الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس، كما وافق المجلس

على القرر رقم 298 سنة 71، الذي يدعو إلى إلغاء جميع الإجراءات في مدينة القدس (United Nations, 1981: 19-23). وعادت الجمعية العامة لإصدار قررات أكثر حسماً بخصوص القدس سنة 1980، بعد أن صدر القانون الأساسي لمدينة القدس عن الكنيست الإسرائيلي، والذي أعلن عن توحيد القدس، وجعلها عاصمة لإسرائيل، وبعد فشل مجلس الأمن في اتخاذ قرار بهذا الشأن (United Nations, 1985: 24).

ومن الجدير بالذكر هنا أن الإشارة إلى موضوع القدس في قرارات الأمم المتحدة هذه كانت تعني ضمنياً استنكار سياسة إسرائيل للاستيطان في مدينة القدس، وحولها، حيث بدأت مشاريع الاستيطان الإسرائيلي في البداية في عهد المعراخ، في مدينة القدس، قبل أن تنتقل إلى المناطق الأخرى.

أما بخصوص الممارسات والإجراءات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة بشكل عام، بما فيها قضية الاستيطان، فقد اتخذت الأمم المتحدة مجموعة من القرارات منذ بدية السبعينات، تدين هذه الممارسات، وتطالب بوقف الاستيطان.

كان أولها قرار الجمعية العامة رقم 2851 (د - 26)، في ديسمبر 1971، الذي طلبت فيه بقوة من إسرائيل أن تلغي على الفور جميع التدابير والسياسات والممارسات في الأراضي المحتلة والتي تشمل: (United Nations, 1984: 1 - 2)

- ضم أي جزء من الأقاليم العربية المحتلة.

- إنشاء مستوطنات إسرائيل في هذه الأقاليم، ونقل بعض السكان المدنيين من إسرائيل إليها.

- تدمير القرى والأحياء السكنية، ومصادرة الممتلكات.

كما وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة 1977م على مشروع قرار قدمته دول عدم الانحياز، يدين التغيرات التي أجرتها إسرائيل في الأراضي المحتلة، ونص ذلك القرار على: أن الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة تنتهك اتفاقيات جنيف لعام 1949م، لذلك فهي لاغية وباطلة ، ويطالب إسرائيل بوقف مثل هذه الإجراءات والسياسات في الأراضي المحتلة، وأقرت الجمعية العامة في نفس السنة قراراً يطالب إسرائيل بالتوقف عن اتخاذ الإجراءات التي تؤثر على التكوين الطبيعي، والجغرافي، والسكاني للأراضي المحتلة (الأمم المتحدة، 1982 :20-21) وهذه إشارة إلى رفض الأمم المتحدة لسياسة الاستيطان الإسرائيلي، وإن لم تنص عليها بصورة مستقلة.

جدول رقم (1)

مشاريع الامم المتحدة

جنسية المشاريع	المستوطنات	مصير المناطق المحتلة
قرارات الأمم المتحدة:		
قرر مجلس الأمن 242سنة 67		1- سحب القوات الإسرائيلية المسلحة من الأراضي المحتلة في النزاع الأخير. 2- الاعتراف بحق دول المنطقة في العيش ضمن حدود آمنة، ومعترف بها.
قرار الجمعية العامة 2851 (د - 26) بتاريخ 71/12/20	على إسرائيل أن تلغي على الفور جميع التدابير، وأن تكف عن جميع السياسات والممارسات قبل إنشاء مستوطنات إسرائيلية في هذه الأقاليم، ونقل السكان المدنيين من إسرائيل إلى الأقاليم المحلية.	الامتناع عن ضم أي جزء من الأقاليم العربية المحتلة
قرار الجمعية العامة 3525 (د - 30) سنة 75	تدين الجمعية العامة إنشاء مستوطنات إسرائيلية في الأراضي المحتلة ونقل سكان أغراب إليها.	تدين الجمعية العامة ضم أجزاء من الأراضي المحتلة ومصادرة الممتلكات العربية ونزع ملكيتها.
قرار الجمعية العامة 5/32 بتاريخ 1977/10/28	تأسف الجمعية بشدة لاستمراز إسرائيل في تنفيذ هذه التدابير، وخاصة إقامة المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة.	تدعو إسرائيل باعتبارها دولة احتلال إلى الكف عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يفضي إلى تغيير الطبيعة القانونية، أو التشكيل الجغرافي، أو التركيب السكاني، للأراضي العربية المحتلة.
قرار مجلس الأمن 446 سنة 1979	إن سياسات وممارسات إسرائيل في إقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ 1967 ليس له أي صفة قانونية، ويشكل عقبة كأداء أمام تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.	يطلب إلى اسرائيل - بوصفها الدولة المحتلة - أن تتقيد بدقة باتفاقيات جنيف. وأن تكف عن اتخاذ أي إجراء يسفر عن تغيير المركز القانوني والطبيعة الجغرافية والتأثير مادياً على التكوين الديمغرافي للأراضي العربية المحتلة.
قرار مجلس الأمن 465 سنة 1980	إن سياسة إسرائيل وممارستها المتمثلة في توطين قطاعات من سكانها ومن المهاجرين الجدد في هذه الأراضي تشكل انتهاكاً شديداً لاتفاقية جنيف، كما أنها تشكل عقبة كأداء أمام تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. يدعو حكومة إسرائيل إلى إلغاء هذه التدابير وإزالة المستوطنات القائمة، ويدعوها إلى التوقف عن إنشاء مستوطنات جديدة، يطلب من جميع الدول ألا تقدم أي مساعدة إلى إسرائيل تستخدم بصفة خاصة فيما يتعلق بالمستوطنات في الأراضي المحتلة.	يقرر المجلس أن كل ما تتخذه إسرائيل من تدابير لتغيير الطابع المادي، أو التكوين الديمغرافي، أو الهيكل، أو المركز المؤسسي للأراضي الفلسطينية، وسائر الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، أو أي جزء من منها، ليس له أي صحة قانونية.

ومن خلال هذه القررات يظهر موقف الأمم المتحدة المعارض للإجراءات الإسرائيلية في المناطق المحتلة، بما فيها عمليات الاستيطان، وإن كانت هذه القررات لم تتعرض لموضوع المستوطنات بصورة مباشرة، أو مستقلة. كما أن متابعة عمليات التصويت على قرارات الأمم المتحدة الخاصة بإدانة الإجرءات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، تظهر كمية التحول الذي طرأ على موقف المجتمع الدولي من هذه القضية، إذ يلاحظ تزايد أعداد الدول المؤيدة لهذه القررات مع مرور الوقت[3].

أما بخصوص الاستيطان في المناطق المحتلة فلم تطرح هذه المشكلة بصورة مستقلة على الأمم المتحدة، إلا في مارس سنة 76، حيث عرض مشروع قرار يطالب إسرائيل بالكف عن تغيير معالم الأراضي المحتلة، والاستيلاء على أراضي العرب، وإقامة المستوطنات، وقد جرت مناقشة قضية الاستيطان بصورة صريحة في مجلس الأمن خلال جلسة مجلس الأمن تلك، وخلال الاجتماع استعملت الولايات المتحدة حق النقض «الفيتو» ضد القرار، مع موافقة الأربع الدول الأخرى الدائمة العضوية على القرار، إلا أن المندوب الأمريكي وليم سكرانتون قد أعلن في خطابه أمام مجلس الأمن إدانته لسياسة إسرائيل الاستيطانية. (قاسمية وآخرون، 1978: 50).

وبعدها اتخذت الجمعية العامة القرار رقم 32/5 المؤرخ في 28 اكتوبر 1977 الذي يدين سياسة الإستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة، ويعتبرها غير شرعية، وعقبة في طريق السلام، ويدعو إسرائيل إلى الالتزام بمبادىء القانوني الدولي، واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب سنة 49، ويدعو الحكومة الإسرائيلية - بوصفها دولة الاحتلال - إلى عدم اتخاذ أي إجراء من شأنه تغيير الطبيعة القانونية، أو التشكيل الجغرافي، والتركيب السكاني للمناطق المحتلة بما فيها القدس. وقد تم تأكيد هذا القرار في الدورة 34 للأمم المتحدة بنهاية 1979. كما اتخذ مجلس الأمن القرار رقم 446 لسنة 1979، والذي شكلت بموجب لجنة خاصة لدراسة موضوع المستوطنات. وقد جاء في ذلك القرار: أن سياسة وممارسة إسرائيل في إقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام 1967، ليس له أي صحة قانونية، ويشكل عقبه كأداء أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. ومنذ بداية الثمانينات انتقل موقف الأمم المتحدة من إدانة المستوطنات واعتبارها غير شرعية، وعقبة أمام السلام، إلى المطالب بإزالة المستوطنات القائمة، والامتناع عن إقامة مستوطنات جديدة، وهو ما أكده قرر

مجلس الأمن رقم 465 سنة 1980م، وفي 1983 اتخذت الجمعية العامة قراراً يدين تسلح المستوطنين، واعتبرت التغيرات السكانية والحضارية التي أجرتها إسرائيل في المناطق المحتلة لاغية، وغير قانونية (The United Nations, 1985: 24 - 26). وقد تكرر هذا النص في قرارات الجمعية العامة بعد ذلك، والتي اعتمدت على تقارير اللجنة المعنية بالتحقيق بانتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.

ومن الملاحظ أن موقف الأمم المتحدة اقتصر على الإدانة لسياسة الاستيطان الإسرائيلي، ولكن الأمم المتحدة لم تتخذ أي إجراءات لوقف هذه السياسة، وإنما اكتفت بالإعلان عن موقف عدم التأييد والإدانة.

المبحث الثاني
موقف أطراف الصراع المباشر

1 - الموقف الإسرائيلي:

تولي إسرائيل أهمية خاصة لموضوع الاستيطان في المناطق المحتلة سنة 67م انطلاقاً من اعتبارات إيديولوجية وسياسية وعسكرية واقتصادية، فإسرائيل «كدولة» ماهي في الحقيقة إلا مستوطنة كبيرة، نشأت من خلال قدوم أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود، من دول العالم، الذين أقاموا المستوطنات بالقوة العسكرية في فلسطين، بعد الاستيلاء على الأرض، وطرد سكانها الفلسطينيين، تحت دعاوى مختلفة، ثم مالبثت هذه المستوطنات من التوسع لإقامة النواة للمجتمع اليهودي الاستيطاني في فلسطين، والذي تمخض في نهاية المطاف عن إنشاء إسرائيل، وبالتالي الاستيطان يشكل العمود الفقري للوجود اليهودي في فلسطين، والأساس المادي الذي عمل على ترسيخ هذا الوجود مع مرور الزمن. اختلفت المبررات التي أعطاها الجانب الإسرائيلي لموضوع الاستيطان في المناطق المحتلة من مرحلة لأخرى[4]، ولقد كان موضوع الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة سنة 67 يرتبط في البداية بالترتيبات الأمنية لقوات الاحتلال في المناطق المحتلة، وحاولت إسرائيل تبرير عمليات الاستيطان بأنها ترتبط بق القوات المحتلة في ضمان أمنها داخل المناطق المحتلة، وفق اتفاقيات جنيف لسنة 1949م، ولذلك اقتصر وجود هذه المستوطنات في البداية على المناطق الحدودية، بالإضافة إلى منطقة القدس، والذي يتنافى وجود

المستوطنات فيها مع الحجة الإسرائيلية عن المبررات الأمنية، التي كانت مطروحة آنذاك.

وبعد حرب اكتوبر 73 بدأ التحول في الموقف الإسرائيلي نحو الاستيطان وظهور منظمات الاستيطان غير الرسمي، ومحاولة الاستيطان داخل التجمعات العربية الكثيفة السكان، حيث بدأ موضوع الاستيطان يطفو على السطح في الصراع السياسي الداخلي والخارجي، وأخذت الأحزاب الإسرائيلية تدخل موضوع الاستيطان في برامجها الانتخابية، وتعزز هذا الاتجاه بعد وصول الليكود للحكم سنة 77م، وظهور مشاريع واسعة، وصريحة للاستيطان في مختلف المناطق المحتلة. وفي المقابل ظهر مفكرون إسرائيليون يحاولون تبرير هذه المشاريع، استناداً إلى مبدأ تنازع السيادة حول المناطق المحتلة، انطلاقاً من أسس تاريخية ودينية، تقوم على إنكار السيادة العربية على هذه المناطق (Falk & Kenny, 1985: 4)، وأثناء اتفاقيات كامب ديفيد تبلور المفهوم الإسرائيلي للاستيطان حول مجموعة من الركائز[5].

1 - وجوب الفصل بين الأراضي في الضفة الغربية والقطاع، وبين السكان المقيمين عليها، وإن الحكم الذاتي الوارد في الاتفاقيتين خاص بالسكان، وليس الأرض.

2 - عدم تقديم أية تعهدات بالتخلي عن المستوطنات القائمة، وتأجيل البحث في موضوع المستوطنات إلى ما بعد المرحلة الانتقالية.

3 - التعجيل بخلق واقع إسرائيلي مواز للواقع العربي، خلال هذه الفترة من خلال توسيع المستوطنات القائمة.

وبعد ذلك صار موضوع الاستيطان ركناً أساسياً في السياسات الإسرائيلية، بالرغم من الخلافات التي حدثت حول أولويات الاستيطان ومداه.

الاستيطان في المشاريع الإسرائيلية للتسوية السياسية:

من الملاحظ أن معظم مشاريع التسوية الإسرائيلية قد أشارت لموضوع الاستيطان، بغض النظر عن الاعتبارات والدوافع المعطاة لذلك، انظر الجدول رقم (2)، ويمكن تقسيم هذه المشاريع إلى ثلاثة أنواع[6]:

1 - مشاريع تنظر إلى المستوطنات كعنصر أمني، يدخل ضمن الاعتبارات الأمنية، لضمان سلامة الحدود والعمق الاستراتيجي الإسرائيلي، وظهرت هذه المشاريع من قبل حزب العمل في الفترة من سنة 67-77. وتدعو هذه المشاريع

للاستيطان في المناطق الاستراتيجية، وتحاشي الاستيطان في قلب المناطق العربية، كثيفة السكان. وقد اتسمت هذه المشاريع بالغموض، وعدم تحديد الأهداف في مجال الاستيطان، حتى إن مشروع آلون الذي كان أكثر المشاريع اعتماداً من قبل قيادة حزب العمل رفض إعطاء خريطة محددة ورسمية للمشروع، بهدف إبقاء هذا المشروع مرناً، مما يتيح إمكانية توسيع حدوده مستقبلاً.

2 - مشاريع تنظر للمستوطنات باعتبارها تدخل ضمن الحقول التاريخية والدينية لليهود، للاستيطان في كل أرض إسرائيل التاريخية، وظهرت هذه المشاريع من قبل الليكود، والأحزاب الدينية ومنظمات الاستيطان الإرهابية، وتميزت هذه المشاريع بأنها كانت أكثر وضوحاً في التعبير عن حقيقة النوايا الإسرائيلية حول موضوع الاستيطان، ومصير المناطق المحتلة.

3 - مشاريع توفيقية تحاول المحافظة على الاستيطان مع محاولة ضبطه، حيث ظهر منذ سنة 82 اتجاه جديد للاستيطان، نتيجة عجز أي من الأحزاب الإسرائيلية عن تشكيل حكومة الوحدة، وظهور حكومات الوحدة الوطنية التي تجمع بين الليكود والعمل، حيث تبنت الحكومات الإئتلافية مشاريع تدعو إلى استمرارية الاستيطان من خلال المحافظة على المستوطنات القائمة، والاعتراف بشرعيتها، مع محاولة تحديد عدد المستوطنات الجديدة المراد إقامتها بصورة مسبقة، وتعيين أماكن إقامتها من خلال البرامج الحكومية والاتفاق المسبق. وذلك لتجنب إثارة أزمة سياسية مع الولايات المتحدة التي أبدت معارضتها لسياسة الاستيطان الإسرائيلي، وللتخفيف من مقاومة المجتمع الدولي لسياسة إسرائيل الاستيطانية.

ومن خلال متابعة جميع المشاريع الإسرائيلية يمكن تحديد المعالم الرئيسية لوجهة النظر الإسرائيلي، نحو الاستيطان في النقاط التالية:

1 - الربط بين الاستيطان والأمن لتبرير التوسع الإسرائيلي، وذلك من خلال ربط موضوع المستوطنات بالحدود الآمنة، والتي تختلف عن حدود 67، وذلك لتبرير التوسع الإسرائيلي في المناطق المحتلة، وقد حاولت إسرائيل إخفاء الهدف التوسعي من خلال إظهار أهمية العنصر الأمني في قضية الاستيطان، خاصة في العشر سنوات الأولى للاحتلال الإسرائيلي سنة 67، ولذلك عملت

جدول رقم (2)

المشاريع الاسرائيلية

جنسية المشاريع	المستوطنات	مصير المناطق المحتلة
المشاريع الإسرائيلية: العمل آلون 1978 وثيقة غاليلي 1974 برنامج الأربع عشرة نقطة مشروع بيرس 1984	1- تركيز الاستيطان في منطقة القدس لضمان توحيدها. 2- توجيه الاستيطان نحو المواقع الاستراتجية والمرتفعات المجاورة للحدود، لتأمين حدود تجنب الاستيطان في المناطق العربية كثيفة السكان.	1- استعداد إسرائيل للانسحاب من بعض الأرض المحتلة سنة 67، مع احتفاظ إسرائيل بشريط على نهر الأردن، وضم بعض المناطق: منها غزة، والجولان، والقدس.
الليكود: مشروع بيغين 1977 شارون رغنان فايتي غوش أمونيم	1- بناء على الحقوق التاريخية والدينية لليهود في أرض إسرائيل فإنه يجب تخطيط الاستيطان الديني والريفي على أرض الوطن، وفقاً لأهداف الدولة الصهيونية، ومتطلباتها الأمنية. 2 - ضرورة الاستيطان في كافة المناطق المحتلة، بما فيها المدن المدن العربية، لمنع التوجهات العربية نحو الاستقلال في هذه المناطق. 3- الفصل بين استمرارية الاستيطان، وعمليات الاستيطان، وعمليات التسوية السياسية في المنطقة.	1- تتسمك إسرائيل بحقها في السيادة على يهودا والسامرة وقطاع غزة، مع إعلان عن ضم القدس والجولان لإسرائيل بصورة رسمية.
حكومة الوحدة الوطنية 1984	ضمان وجود وأمن المستوطنات القائمة وتطويرهما إقامة عدد متفق عليه من المستوطنات الجديدة، ضرورة مصادقة الحكومة على إقامة مستوطنات جديدة، غير المتفق عليها، أو تقرير حجم التطوير للمستوطنات القائمة.	عدم قيام أية سيادة لإسرائيل أو لغيرها أثناء ولاية الحكومة في يهودا والسامرة وغزة.

خلال هذه الفترة على ربط سياستها الخارجية وموقفها من التسوية بالاعتبارات الأمنية.

2 - إنه مادامت التسوية السياسية بعيدة المنال فإن من واجب وحق إسرائيل مواصلة عملية الاستيطان في المناطق المحتلة، وذلك بغرض تكريس الأمر الواقع، وخلق وجود إسرائيلي فعال في المناطق المحتلة، مما يعيق إزالته بقرار سياسي، نتيجة تغير الحكومات الإسرائيلية، وقد استطاعت إسرائيل خلال ال 20 سنة الماضية من 67-87 السيطرة على حوالي 52٪ من أراضي الضفة الغربية، و 30٪ من قطاع غزة، وعملت على تكريس وجودها في هذه المناطق، من خلال السيطرة على اقتصاد المناطق المحتلة، وربطه بإسرائيل، والسيطرة على مصادر المياه، وطرق المواصلات (Dowall, 1989: 94-95).

3 - إن تكثيف عمليات الاستيطان وترسيخ الوجود الإسرائيلي في المناطق المحتلة وزيادة التغيرات التي تحدث على أرض الواقع مع مرور الوقت، سيقوى الموقف الإسرائيلي، ويشجع الاتجاه نحو السلام لدى العرب، وذلك من خلال خلق الإحساس بالإحباط واليأس لدى العرب في داخل المناطق المحتلة وخارجها، وهم يرون الأراضي المحتلة يتم استيعابها، مما سيدفعهم بالتالي إلى التفاوض مع إسرائيل، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

4 - إبراز إسرائيل أهمية المستوطنات في المشاريع الإسرائيلية، واعتبارها قضية جوهرية يصعب إزالتها، أو تجميدها، بهدف تسجيل موقف تكتيكي يساعد إسرائيل في أي تسوية سياسية قادمة، بحيث تظهر إسرائيل حين تتخلى عن المستوطنات، وكأنها تقدم تنازلاً كبيراً وجوهرياً، تريد الحصول منه على تنازل الطرف العربي عن قضايا جوهرية بالمقابل، خاصة فيما يتعلق بمسألة الحدود، أو مصير الشعب الفلسطيني.

وقد برزت هذه القضية في المفاوضات أثناء كامب ديفيد، حيث حاولت إسرائيل التظاهر بأهمية المستوطنات، وحاولت دعم مستوطنات سيناء وتوسيعها، وكان يرافق ذلك تصريحات المسؤولين الإسرائيليين، التي تؤكد فيها إسرائيل نيتها بعدم التخلي عنها، مما جعل هذه القضية الهامشية بعد تسليم إسرائيل بسيادة مصر على سيناء تتحول إلى العقدة الرئيسية في المفاوضات المصرية الإسرائيلية، مما هدد بفشل المفاوضات (علي، 1986 :141-142).

5 - إن وجود المستوطنات الهودية في المناطق المحتلة - بما تمثله من كثافة بشرية، ومزارع، ومصانع متداخلة مع اقتصاد المناطق المحتلة - سيكون مؤشراً مقبولاً للقيادة الإسرائيلية على تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية، في أي تسوية سياسية قادمة، وإن موضوع الاستيطان يدخل ضمن قضية التطبيع التي هي جزء مهم من المفهوم الإسرائيلي للتسوية، والذي يشمل تنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين أطراف الصراع.

6 - إن إظهار أهمية المستوطنات ينتج أساساً من الاتجاه نحو تجاهل حقيقة المشكلة الفلسطينية، وأن هناك شعباً فلسطينيا له الحق في ممارسة تقرير المصير على أرضه، ومحاولة تفسير نصوص الحكم الذاتي الواردة في اتفاقيات كامب ديفيد بشكل يحصر المشكلة بالسكان فوق هذه الأرض، وهم المعنيون بالحل وهم الذين سيتمتعون بالحكم الذاتي بما فيهم سكان المستوطنات اليهود.

7 - محاولة المبالغة في إظهار حجم الاستيطان وفعاليته، بقصد خلق قناعات جديدة لدى العالم بصعوبة التخلي عن المستوطنات، واستحالة العودة إلى الوضع القديم، قبل الاحتلال، والاستيطان، من خلال إظهار عملية الاستيطان كعملية حضارية وإنسانية، تقوم على استصلاح الأراضي، واستيطانها، وتعمير المنطقة من قبل المهاجرين اليهود، كما حصل للمهاجرين الأوروبيين في كل من أمريكا وأستراليا[7]. مع تجاهل وجود السكان العرب عليها، وملكيتهم لها.

وبناء على ذلك، فإن كل مشاريع التسوية التي طرحها الجانب الإسرئيلي تنطلق من فلسفة السلام الإسرائيلي القائم على شرعية الأمر الواقع المفروض بقوة السلاح، ولذلك لجأت إلى استخدام مشاريع التسوية كأحد أدوات العلاقات العامة، والدعاية الخارجية للسياسة الخارجية الإسرائيلية. (هلال، 1982 :220-224)، ولذلك وجدنا مجموعة كبيرة من المشاريع المقدمة من القيادات والأحزاب والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وذلك بقصد خلق حالة من الغموض، بخصوص الموقف الإسرئيلي، والتظاهر بعدم تحديد الهدف على المستوى الرسمي العلني بخصوص مصير المناطق المحتلة، في محاولة لكسب الوقت من خلال اتباع سياسات عملية في مجال تعميق الاستيطان وتعزيزه، لخلق واقع جديد، يساعد في ضم المناطق المحتلة.

إن هذا التعدد والتناقض الظاهر في مشاريع التسوية والاستيطان الإسرائيلي لم

يكن ليعبر عن خلافات جوهرية في الموقف الإسرائيلي، فمشاريع الاستيطان الإسرائيلية جاءت ليكمل كل منها الآخر، وليبدأ كل مشروع من حيث انتهى المشروع السابق، بحيث يضمن استمرارية الاستيطان في مختلف المراحل، وتكامل مشاريعه في نفس الوقت.

فبعد أن حققت إسرائيل مخططات حزب العمل للاستيطان في المناطق الحدودية، بدأت مشاريع الليكود للاستيطان في قلب المناطق العربية، وكانت جميع المشاريع تنطلق من استراتيجية واحدة، قائمة على ضرورة دعم الاستيطان وزيادة فعاليته، ولم يحدث أن تراجعت الحكومات الإسرائيلية عن أية مشاريع تم تنفيذها في أي من العهود السابقة. وكان الخلاف يتراوح - فقط - بين التوسع اللامحدود في الاستيطان، وبين تحديد عدد المستوطنات، وأولويات بنائها، حسب الظروف المادية والسياسية.

2 - الموقف العربي:

كان المطلب العربي بعد حرب 1967م يدور حول إزالة آثار العدوان والإنسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي المحتلة، وقد تبلور هذا المطلب من خلال الموقف العربي من مشاريع التسوية الدولية، سواء كانت قرار مجلس الأمن رقم 242، أو مشروع روجرز، وغيرها من المشاريع الدولية، أو من خلال العمل في الأمم المتحدة لاستصدار قرارات معينة، بخصوص التسوية السياسية، وإدانة الإجراءات الإسرائيلية في المناطق المحتلة، خاصة في مدينة القدس.

وقد تمحور الموقف العربي حتى السبعينات في اتجاهين واضحين: (عاروري، 1986: 84-85) و (Harkabi, 1977: 17-19):

1 - الاتجاه الأول: يرى إزالة آثار العدوان سنة 67م. وفقاً لقرر مجلس الأمن رقم 242، والذي يؤكد على عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق العربية المحتلة سنة 67، ويمثل هذا الاتجاه بوضوح كل: من مصر، والأردن. ومن ورائها: دول الخليج العربي.
2 - الاتجاه الثاني: كان يركز على استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة ويدعو إلى تحرير فلسطين، ودعم منظمة التحرير، دون تقديم تصور واضح، أو مشاريع محددة بهذا الخصوص. ويمثل هذا الاتجاه كل من منظمة التحرير، وسوريا، والعراق، ومن ورائها: كل من الجزائر، وليبيا.

وقد استمر هذا الموقف العربي بعد ذلك منقسماً بين هذين الإتجاهين مع انشغال العرب في ترتيب أوضاعهم في فترة ما بعد حرب اكتوبر، حيث اتجهت مصر للخروج بحل منفرد مع إسرائيل، أسفر عنه توقيع اتفاقية كامب ديفيد سنة 79، وظهور العجز العربي عن استثمار نتائج حرب اكتوبر، وانقسام الموقف العربي إلى محاور وتحالفات، مثل ظهور جبهة الرفض، وجبهة الصمود والتصدي، والتي عجزت عن وقف التراجع العربي بعد خروج مصر.

ويلاحظ بشكل عام بأن الموقف العربي بعد حرب 67، وحتى بداية الثمانينات قد افتقد وجود استراتيجية عربية موحدة، خلال هذه الفترة، حيث تناثرت الاقتراحات العربية بشأن التسوية دون وجود خط موحد يجمع بين هذه الاقتراحات، ولم تتقدم الدول العربية بمشاريع سياسية محددة لحل الصراع، باستثناء التصريحات والإعلان عن مواقف بخصوص قضايا محددة، تخص إحدى جوانب الصراع، أو بخصوص الموقف من المشاريع الدولية الموجودة، ومن هنا يمكن القول بصعوبة رصد الموقف العربي ، بخصوص موضوع الاستيطان أو التسوية السياسية بشكل عام.

الموقف العربي بخصوص الاستيطان:

من خلال استقراء الاقتراحات العربية التي طرحت حتى سنة 82، والمشاريع المطروحة من الدول العربية بصورة منفردة أو جماعية (انظر كشفاً بهذه المشاريع في الملحق)، أو من خلال قرارات مؤتمرات القمة العربية حتى سنة 82، باعتبارها معبرة عن الموقف العربي الجماعي.

يلاحظ بأن معظم الاقتراحات والمشاريع العربية قد أهملت بصورة كلية موضوع المستوطنات، ولم يرد أي إشارة مباشرة لها، وبقي الموقف العربي يدور حول الانسحاب الإسرائيلي من جميع المناطق العربية المحتلة، بما فيها القدس، ورفض الإجراءات الإسرائيلية في هذه المناطق، أو المساس بالسيادة الوطنية عليها. وإقرار حقوق الشعب الفلسطيني، دون تحديد واضح لمعنى هذه الحقوق. انظر الجدول رقم (2).

ويرجع هذا التجاهل لموضوع الاستيطان في المشاريع والقرارات العربية إلى:

1 - استبعاد التسوية السياسية في المنطقة، والتركيز على الجهد العسكري لإجبار إسرائيل على قبول فكرة الحل السياسي.

جدول رقم (3)

المشاريع العربية

جنسية المشاريع	المستوطنات	مصير المناطق المحتلة
1 – قرار مؤتمر القمة العربية في الرباط 1974	لايوجد نص	تأكيد حق الشعب الفلسطيني في إقامة السلطة الوطنية بقيادة منظمة التحرير – بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني على أية أرض فلسطينية يتم تحريرها.
2– مشروع الأمير فهد	إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة في عام 1967م	1– انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلها عام 1967م بما فيها مدينة القدس. 2– قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.
3 – مشروع فاس	إزالة المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد 1967م	1– انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها بعد 67 بما فيها القدس. قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.
4 – الاتفاق الأردني الفلسطيني	لايوجد نص	اتحاد كونفدرالي بين دولتي الأردن وفلسطين. حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ضمن الاتحاد. حل مشكلة اللاجئين حسب قرارات الأمم المتحدة
5 – إعلان المجلس الوطني، الجزائر 1989	لايوجد نص	إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة، على أساس قرار الأمم المتحدة رقم 181، وعقد مؤتمر دولي على أساس قراري مجلس الأمن رقم 242 و 338.

2 – إن موضوع المستوطنات في البداية لم يكن ذا أهمية، لعدم فعاليته، أو الإحساس بخطورته، نظراً لقلة عدد المستوطنات، وانعزالها، من خلال وجودها في المناطق الحدودية، وعدم انتشارها في المناطق العربية الكثيفة السكان.

3 – ربط موضوع الاستيطان بالوجود الإسرائيلي العسكري في المناطق المحتلة، فبالتالي الدعوة لانسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق المحتلة، كان يعني بالضرورة سحب المستوطنات العسكرية التابعة لهذه القوات، لارتباط الاستيطان في البداية بالوجود العسكري الإسرائيلي في المناطق المحتلة.

ومنذ بداية الثمانينات بدأت النظرة العربية للاستيطان تتبلور بصورة مباشرة، حيث نص مشروع الأمير فهد، ومشروع السلام العربي في فاس 1982م على إزالة المستوطنات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة. وذلك راجع لعدة أسباب نذكر منها:

1 – إن موضوع المستوطنات قد أصبح جدياً، بحيث يصعب تجاهله، وإن موضوع الاستيطان أخذ يكرس نفسه على أرض الواقع من خلال الهجمة الاستيطانية التي بدأها الليكود، ومنظمات الاستيطان غير الرسمي، بعد سنة 77، حيث تضاعف عدد المستوطنات في المناطق المحتلة، خاصة بعد نقل مستوطنات سيناء إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وتعهد الحكومة الإسرائيلية بحماية المستوطنات ودعمها، لتأكيد عدم رغبتها في الانسحاب من المناطق المحتلة.

2 – الشعور بأهمية الحل السلمي، وضرورة وجود موقف عربي موحد، من خلال مشروع عربي للسلام، يطرح أمام العالم، يحدد المطالب العربية، بعد تراجع الحل العسكري، وفقد العرب للخيار العسكري في الصراع ضد إسرائيل.

3 – ازدياد الاحتكاك بين سكان المناطق المحتلة والمستوطنين، الذين بدأوا يستوطنون في قلب المناطق العربية كثيفة السكان، في الوقت الذي بدأ فيه البحث عن حل لوضع هؤلاء السكان والمناطق المحتلة، سواء من خلال الحكم الذاتي، أو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

جدول رقم (4)

مشاريع الدول الأجنبية

جنسية المشاريع	المستوطنات	مصير المناطق المحتلة
المشاريع الأمريكية 1- مشروع ريغان 2- مقترحات شولتز	1- تجميد إسرائيل لبناء المستوطنات على وجه السرعة، لخلق جو من الثقة للمحادثات. 2- عدم تأييد استغلال أي أراضي إضافية بغرض إقامة مستوطنات خلال الفترة الانتقالية. 3- إقامة المستوطنات يؤدي إلى إضعاف سبل التسوية السياسية. 4- المزيد من النشاط الاستيطاني غير ضروري على الإطلاق لأمن إسرائيل.	1- عدم تأييد إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي المحتلة، ولاتأييد لضمها، أو السيطرة الكاملة عليها من جانب إسرائيل.
السوفيتية: برجنيف المبادرة السوفيتية 1984م	وجوب إزالة المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد 1967	1 - إعادة جميع الأراضي المحتلة في حرب 67 إلى العرب، بما فيها القدس، والضفة الغربية، وقطاع غزة، والجولان، والأراضي اللبنانية، وإعلان الحدود بين إسرائيل وجيرانها العرب، حدوداً غير قابلة للمساس. 2 - قيام دولة فلسطينية مستقلة بما فيها القدس.
السوق الأوروبية المشتركة بيان البندقية 1980، بيان بروكسل 83-87	1- اعتبار المستعمرات الاستيطانية والسكانية والعقارية في الأراضي المحتلة غير شرعية في نظر القانون الدولي. 2- الاقتناع بأن المستوطنات تشكل عائقاً أمام مسيرة السلام. 3- عدم توسيع المستوطنات القائمة، أو إنشاء مستوطنات جديدة.	1- ضرورة وضع إسرائيل حدا لاحتلال الأراضي الذي تمارسه منذ حرب 67، مثلما فعلت بالنسبة لسيناء. 2- العدل الشامل لكل الشعوب بما يقتضي الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، مع كل ما يتطلب ذلك.

المبحث الثالث

موقف الدول الأجنبية:

1 - الولايات المتحدة:

اتصف الموقف الأمريكي منذ سنة 67 بالغموض، وعدم اتخاذ موقف محدد بشأن التسوية السياسية في الشرق الأوسط، وكان هذا الموقف يرتكز على مجموعة من العناصر الأساسية: - (برنت وآخرون، 1984:93-139) و (Chomsky, 1985):

1 - زيادة النفوذ الأمريكي في المنطقة، والعمل في نفس الوقت على تقليص نفوذ الاتحاد السوفيتي، ضمن الاستراتيجية الأمريكية، التي تتعلق بصراع القوى العظمى.

2 - الاهتمام بالاستقرار في المنطقة، خوفا من انتقال زمام المبادرة إلى الأطراف الثورية المتطرفة، والعمل على تعظيم نفوذ ومكانة الدول الصديقة في المنطقة، والحرص - في نفس الوقت - على عدم قيام حرب جديدة، نظراً لتكلفتها الغالية بالنسبة لأمريكا الملتزمة بتعويض إسرائيل عن خسائرها.

3 - التركيز على ضمان أمن إسرائيل وسلامتها، نظراً للعلاقات الاستراتيجية بين الطرفين.

4 - المحافظة على المصالح الاقتصادية الأمريكية في المنطقة، خاصة استمرار تدفق البترول.

5 - ترك مسائل الحدود وبنود التسوية لأطراف الصراع، بما فيها قضية الاستيطان.

وفي المقابل كانت أمريكا تقف في المحافل الدولية موقفاً معارضاً لأية قرارات أو مشاريع تدين التصرف والإجراءات الاسرائيلية في المناطق المحتلة، دون الإعلان عن موافقتها على هذه الإجراءات، ومحاولة ربط الإدانة للإجراءات الإسرائيلية بتحقيق تنازلات من الجانب العربي، للوصول إلى حل وسط مع الكيان الإسرائيلي، للظهور بمظهر المتوازن في الصراع، والاحتفاظ بعلاقات جيدة مع الطرفين.

أما من ناحية أساس الحل السياسي للأزمة، فقد تمسك الموقف الأمريكي في الأمم المتحدة - ومن خلال مشروع روجز 1970م - بقرار مجلس الأمن، رقم 242، مع اعتماد التفسير الإسرائيلي للقرار المذكور، وتأييد عدم دعوة إسرائيل للانسحاب

من جميع المناطق المحتلة سنة 67، وضرورة المفاوضات المباشرة للوصول إلى حل وسط، يرضي كافة أطراف الصراع، ويحقق الاستقرار في المنطقة، والحرص على دعم الدول العربية الصديقة للولايات المتحدة، من أجل استبعاد الاتحاد السوفيتي من المشاركة في أي تسوية سياسية لحل الصراع في المنطقة. (Shadid, 1981: 82-85).

وبالرغم من امتناع أمريكا عن تقديم موقف محدد من التسوية في البداية، ومطالبتها بضرورة الاتفاق المباشر بين أطراف النزاع، لتجنب اتخاذ مواقف معادية من إسرائيل، أو من الدول العربية الصديقة لأمريكا، إلا أنها اتجهت في الفترة الأخيرة نحو الإعلان عن مشاريع سلام، ومبادرات سلمية خاصة بتسوية النزاع في الشرق الأوسط، وأهم هذه المشاريع خطة ريغن، ومبادرة شولتز، هذا بالإضافة إلى البيانات المشتركة التي تصدر عن اجتماعات الزعماء العرب والإسرائيليين وغيرهم مع القيادات الأمريكية، وكان آخر هذه البيانات التي توضح الموقف الأمريكي: البيانات الصادرة عن إدارة بوش، بعد زيارة الرئيس مبارك، ورئيس الوزراء الإسرائيلي شامير سنة 1988 م، حيث حددت تلك البيانات الموقف الأمريكي في ثلاث نقاط.[8]

1 - ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وأن أمريكا تعارض الاحتلال الدائم والسيادة الإسرائيلية على المناطق المحتلة.

2 - تحقيق الحقوق السياسية للفلسطينيين، مع معارضة قيام دولة فلسطينية، ومن هنا أيدت فكرة شامير بإجراء انتخابات في المناطق المحتلة، للمشاركة في المفاوضات.

3 - ضمان الأمن الإسرائيلي، ولذلك واصلت دعمها السياسي والعسكري والاقتصادي للكيان الإسرائيلي.

أما بخصوص الاستيطان الإسرائيلي فقد كان الموقف الأمريكي أكثر وضوحاً بخصوصه، إذ رفضت الإدارة الأمريكية مبدأ الاستيطان في الأرض المحتلة، واعتبرته يشكل عقبة أمام السلام، ويزيد من المخاوف العربية بإمكانية تحقيق السلام.

وارتكز الموقف الأمريكي المعارض للاستيطان على المادة 49 من ميثاق جنيف لعام 1949، والذي يؤكد على عدم جواز نقل أي من السكان من الدولة المحتلة إلى المناطق التي تحتلها. وقد ظهر هذا الموقف الأمريكي المعارض للاستيطان بشكل

واضح بعد حرب اكتوبر 73، حيث أيدت أمريكا قرار مجلس الأمن في 26 نوفمبر 1976 الذي يدين إنشاء إسرائيل للمستوطنات في المناطق المحتلة (عريقات، 1987 :4).

وأثناء اتفاقية كامب ديفيد حاولت أمريكا تجنب البحث في مسألة المستوطنات، واعتبرتها من المسائل الشائكة التي قد يؤدي البحث فيها إلى تعطيل توقيع الاتفاقية، وسعت إلى تأجيل البت في هذه المسألة إلى ما بعد قيام سلطة الحكم الذاتي، والتي ستتفاوض مع إسرائيل حول مصير المستوطنات بعد الفترة الانتقالية - وعملت على فصل موضوع التفاوض مع مصر عن هذه المسألة، لضمان توقيع الاتفاقية، ولكنها أعلنت في نفس الوقت معارضتها لبناء مستوطنات جديدة خلال الفترة الانتقالية، وإن كانت لم تحدد موقفا من المستوطنات القائمة.

هذا ومن الجدير بالذكر أن الإدارة الأمريكية قد وعدت إسرائيل بتقديم المساعدات المالية اللازمة لنقل مستوطنات سيناء، لتسهيل الوصول لهذه المشكلة في مفاوضات كامب ديفيد (علي، 1986 :142).

وبعد ذلك ركز الجانب الأمريكي على أهمية وقف المستوطنات باعتبارها عقبة أمام التقدم نحو السلام، وقد طالب ريغن في خطته للتسوية بتجميد المستوطنات بصورة مباشرة، واعتبرها غير ضرورية لأمن إسرائيل، وقال: إن أمريكا ترى أن إقامة المستوطنات يحد من الثقة بين أطرف النزاع، ويضعف سبل التسوية. انظر الجدول رقم (4).

أما بخصوص القدس فقد كان الموقف الأمريكي يقوم على مجموعة من النقاط: (Stevens, 1977: 2).

أ - بقاء القدس موحدة، وعدم الموافقة على تجزئتها.

ب - تأخذ الإدارة المؤحدة للمدينة بعين الاعتبار مصالح سكانها من كافة الأديان.

جـ - يكون لكل من إسرائيل والأردن دوراً في إدارة شؤون المدينة: في المسائل المدنية، والدينية، والاقتصادية.

2- موقف الاتحاد السوفيتي:

كان الموقف السوفيتي - ومعه دول الكتلة الاشتراكية في الفترة السابقة لحرب 67 - يتسم بالدعم السياسي والعسكري للبلدان العربية، في صراعها ضد إسرائيل، بعد تطور العلاقات الإيجابية بين الاتحاد السوفيتي والدول الثورية في الوطن العربي،

بقيادة مصر، ولكن بالرغم من هذا الدعم بقيت الفجوة في موقف الطرفين من طبيعة الصراع كبيرة. حيث لم يوافق الاتحاد السوفيتي على المطالب العربية بالقضاء على إسرائيل، وبقي تأييده للدول العربية منطلقاً من الاعتبارات الإيديولوجية في مساعدة الدول التقدمية، ومصالحه في الشرق الأوسط، القائمة على المساعدة في إنهاء الوجود الإمبريالي في المنطقة.

ومنذ سنة 67 تبنى الاتحاد السوفيتي موقفا مؤيدا لتسوية مشاكل الشرق الأوسط بالطرق السلمية، استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة بهذا الخصوص، وفي نفس الوقت وقف الاتحاد السوفيتي مؤيداً لحق الدول العربية في استعادة أراضيها بكافة السبل، وقدم الدعم العسكري لها في هذا المجال، انطلاقاً من إدراكه بأن أي هزيمة عسكرية للعرب ستؤدي إلى خروجه من المنطقة، (عيسى ويوسف، 186:1976)، ولكن مساعدته للعرب في هذا المجال بقيت بقدر محسوب، في محاولة منه لتجنب نشوب حرب جديدة في المنطقة، تكون مكلفة له، أو تدفعه للتورط بشكل أكبر في المشكلة، وظهر هذا الموقف بوضوح في حرب 1973، وبشكل أوضح أثناء الغزو الإسرائيلي للبنان سنة 1982، وامتناع الاتحاد السوفيتي عن التدخل أو تقديم مساعدات فعالة لمنظمة التحرير (Colan, 1986:285)، فقد وقف الاتحاد السوفيتي إلى جانب الانسحاب الإسرائيلي من المناطق المحتلة سنة 67، وأبدى استنكاره لسياسة إسرائيل العدوانية. في الوقت الذي بقي يطالب فيه بالإبقاء على حق إسرائيل في الوجود والأمن، بما يتعارض مع المطالب العربية في كثير من الأحيان بهذا الخصوص. وبهذا يمكن القول: إن موقف الاتحاد السوفيتي كان يقوم باستمرار على الفصل بين حق إسرائيل في الوجود، وبين سياستها التوسعية.

أما من ناحية أسس الحل للقضية الفلسطينية فقد تجنب الاتحاد السوفيتي الدخول في تفاصيل الحل، ووقف مؤيدا لمطالب الدول العربية في الأمم المتحدة، ولهذا فقد كانت السياسة السوفيتية ترتكز على حل المشكلة استناداً إلى قرار مجلس الأمن رقم 242 مع تأييد التفسير العربي للقرار الداعي إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة، كما أيد موقف منظمة التحرير والدول العربية المطالب بإقرار حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة. (احمدوف، 18:1978).

أما بخصوص المستوطنات: لم يتعرض الاتحاد السوفيتي لهذه القضية بصورة

مباشرة في البداية، ولذلك لم يتعرض مشروع برجنيف 1981 لهذه القضية وإن كان الاتحاد السوفيتي قد وقف في مجلس الأمن مؤيدا للقرارات التي تدين الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة.

وفي موضوع القدس كان الاتحاد السوفيتي في البداية يؤيد الالتزام بقرار التقسيم الداعي لتدويل المدينة، ولكن ظهر اتجاه سوفيتي جديد بعد سنة يطالب بالانسحاب الإسرائيلي من القدس الشرقية، وعودتها للسيادة العربية، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية، مع ترتيب حرية زيارة الأماكن المقدسة لكافة الأديان. (حرب، 306:1983).

ولكن المشروع السوفيتي الأخير طالب بوجوب إزالة المستوطنات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة بعد سنة 67، والذي جاء النص فيه متوافقا مع ما جاء في مشروع السلام العربي في فاس 1982. انظر الجدول رقم (4).

3- الموقف الاوروبي:

اتصف الموقف الاوروبي قبل سنة 67 بأنه كان أكثر انحيازاً للجانب الإسرائيلي، ومنسجماً مع الموقف الأمريكي بخصوص الشرق الأوسط، الذي ينطلق من نظرة الجانبين لوضع المنطقة في الاستراتيجية العالمية، ومواجهة النفوذ السوفيتي، وانطلاقاً من فترة العداء التاريخية السابقة الناتجة عن الاستعمار الأوروبي للمنطقة العربية. ولكن منذ سنة 67 بدأت أوروبا في اتخاذ موقف أكثر حيادية نحو الصراع العربي الإسرائيلي، والابتعاد تدريجيا عن الموقف الأمريكي، دون الانغماس مباشرة في مشاكل المنطقة. وقد اتسم الموقف الأوروبي في البداية بعد سنة 67 بعدم الاتفاق بين المجموعة الأوروبية نحو التفاهم على تسوية الآثار الناجمة عن الحرب، وظهر التضارب في الآراء بين مواقف الدول الأوروبية، وكان الموقف الأوروبي يتأرجح بين الموقف الفرنسي الذي يؤيد اتخاذ مواقف إيجابية ومستقلة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، بعيدا عن التحرك الأمريكي في المنطقة، والتخلي عن التأييد المطلق للموقف الإسرائيلي، وضرورة اتخاذ اوروبا لمبادرة جديدة في الشرق الأوسط، وبين الموقف البريطاني، والألماني، والهولندي، الداعم لإسرائيل، والمتفق مع الموقف الأمريكي (مصطفى، 75-74:1986).

وبقي الموقف الأوروبي كذلك حتى سنة 73، حيث عجزت المجموعة

الأوروبية عن التحرك بصورة مستقلة، أو اتخاذ أي مبادرات أوروبية لحل الصراع. ولكن الموقف الأوروبي بدأ يتبلور بصورة مستقلة بعد حرب 1973، نتيجة إدراك أوروبا لأهمية مصالحها في الشرق الأوسط، خاصة بعد استخدام العرب لسلاح البترول، وزيادة استقلالية المجموعة الأوروبية في سياستها العالمية، وبحثها عن دور جديد.

وقد كانت بداية التحرك الأوروبي في بيان بروكسل نوفمبر 1973م، والذي طالب بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة، وضرورة احترام سيادة واستقلال دول المنطقة، وعيشها في سلام، داخل حدود آمنة، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني (AL-mani, 1983:111).

وقد مثل هذا البيان انتصاراً للسياسة الفرنسية الداعية لاتخاذ موقف حيادي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي. والعدول عن التأييد المطلق للجانب الإسرائيلي، خاصة من بعض الدول الأوروبية المعروفة بتأييدها لإسرائيل. مثل المانيا وبريطانيا.

وفي نفس الوقت اتجهت أوروبا لتطوير علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية، ودعم الحوار الأوروبي، ولكن هذا البيان لم يكن ليعبر عن اتجاه جماعي أوروبي جدي لحل الأزمة، إذ اختارت الدبلوماسية الأوروبية في تلك الفترة أن تفتح المجال للدبلوماسية الأمريكية النشطة، لممارسة دورها في حل الصراع، وتركت الدول الأوروبية المجال مفتوحاً للتحرك المنفرد، حتى إن مؤتمر لندن 1977 للمجموعة الأوروبية قد عكس الخلافات الحادة بين المجموعة الأوروبية، وحاول اللجوء إلى عبارات غامضة، دون تحديد للدور الأوروبي في المنطقة، أو شروط التسوية المطلوبة، إلى أن جاءت المبادرة الأوروبية التي صدرت عن مؤتمر البندقية 1980، - والتي تمثل نقلة نوعية في الموقف الأوروبي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي - حيث حددت الأسس العامة للتسوية. وأهمها النظر للقضية الفلسطينية كأساس للصراع في منطقة الشرق الأوسط، والدعوة لمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أي مفاوضات سلام في المنطقة. (كركوتي، 124:1987) انظر الجدول رقم (4).

وبذلك تكون أوروبا قد عملت في نطاق الفعالية الأوروبية المحدودة، لتطوير سياسة مستقلة، مع مراعاة المصالح الأمريكية، وتجنب معارضة الدور الأمريكي في المنطقة. (عبدالجواد، 350:1983).

ولكن منذ بداية الثمانينات، وخاصة بعد الغزو الإسرائيلي للبنان استطاعت

أوروبا بلورة موقف أكثر استقلالية عن الموقف الأمريكي، بشكل يكون أكثر تعبيراً عن المصالح الأوروبية، بعد أن اكتشفت أوروبا بأنها معزولة عن الموقف الأمريكي الإسرائيلي، وعاجزة عن التأثير في مجريات الأحداث في المنطقة.

وبشكل عام يمكن تلخيص الموقف الأوروبي من خلال البيانات الصادرة عن اجتماعات السوق الأوروبية المشتركة بعد ذلك، بوصفها تعكس الموقف الأوروبي الجماعي بشأن تسوية النزاع في الشرق الأوسط، سواء الواردة في بيان البندقية، أو بروكسل، ودبلن، وغيرها في النقاط التالية:

1 - ضرورة وضع حد للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية سنة 67، دون الدخول في تفاصيل هذا الانسحاب، أو هل سيشمل كل الأراضي أم لا.

2 - عدم اعتبار المشكلة الفلسطينية مشكلة لاجئين، والمطالبة بالعدل الشامل لكل الشعوب، بما يقتضي الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، مع كل ما يتطلبه ذلك.

3 - المحافظة على الأمن الإسرائيلي، وسلامة حدودها.

أما بخصوص الاستيطان:

فقد كان الموقف الأوروبي من أكثر المواقف الدولية وضوحا تجاه هذه المشكلة، فقد صوتت الدول الأوروبية ضد سياسة إسرائيل الاستيطانية في الأمم المتحدة، وأيدت القرارات الدولية الداعية لوقف الاستيطان، كما أن الموقف الأوروبي - من خلال بيانات السوق الأوروبية المشتركة بعد ذلك، سواء في بيان البندقية 1980م وبروكسل 1987م أو غيرها - قد أكد اقتناع أوروبا بعدم شرعية المستوطنات في نظر القانون الدولي، وأنه شكل عقبة أمام مسيرة السلام، ولذلك طالب بعدم توسيع المستوطنات القائمة، أو إنشاء مستوطنات جديدة. انظر الجدول رقم (4).

ويلاحظ في هذا المجال تشديد الجانب الأوروبي على النظر لعملية الاستيطان من منطق القانون الدولي، وأنها غير شرعية، ولا قانونية، وفق أحكام هذا القانون فإذا كانت أوروبا قد عجزت حتى سنة 1980. عن اتخاذ موقف أوروبي موحد تجاه الصراع العربي الإسرائيلي - نتيجة اختلاف الموقف بين الدول الأوروبية على بنود التسوية، ولجوئها إلى وضع مباديء عامة وغامضة لتسوية هذا النزاع - فإن موقفها من قضية الاستيطان كان أكثر اتفاقا، فمنذ سنة 1979 أصدر وزراء خارجية المجموعة

الأوروبية بيانا يستنكر سياسة الاستيطان الإسرائيلية، ويعتبرها عقبة أمام السلام، بالرغم من الاختلاف حول البنود الأخرى للتسوية. (مصطفى، 1986م: 116) وتكرر هذا النص في معظم البيانات الصادرة عن المجموعة الأوروبية بعد ذلك.

جدول رقم * (5)

عدد المشاريع التي نصت على الاستيطان من مجموع المشاريع المطروحة

جنسية المشاريع	المجموع نصت على الاستيطان 89-67		المشاريع نصت على الاستيطان 73-67		المشاريع نصت على الاستيطان 82-73		المشاريع نصت على الاستيطان من 82 للآن	
عربية	2	9	-	2	1	4	1	3
إسرائيلية	13	14	2	2	7	8	4	4
أمريكية	3	7	-	3	1	2	2	2
روسية	2	3	-	-	-	1	2	2
أوروبية	3	5	-	-	1	3	2	2
أمم متحدة	7	9	1	2	4	5	2	2
مشتركة	1	6	-	1	-	3	2	1
المجموع	31	53	3	10	14	26	17	14

(*) انظر كشفا بأسماء هذه المشاريع في الملحق.

المبحث الرابع

تحليل كلي لمشاريع التسوية السياسية:

1- تحليل كمي لتطور أهمية الاستيطان في مشاريع التسوية:

من خلال تحليل أهم مشاريع التسوية السياسية التي ظهرت منذ سنة 67، وحتى سنة 89، والتي بلغ عددها 53 مشروعاً، موزعة بين مشاريع عربية، وإسرائيلية، ودولية، سواء الصادرة عن حكومات، أم منظمات، أم أحزاب، أم أفراد. هذا بالإضافة إلى أهم قرارات الأمم المتحدة المتعلقة ببنود التسوية، والتي هي أقرب إلى كونها مشاريع تسوية. انظر الجدول رقم (5). يلاحظ بأن عمليات الاستيطان قد مرت بمراحل متعددة، تعكس درجات متفاوتة من الاهتمام بقضية الاستيطان.

يمكن تقسيم تطور أهمية الاستيطان بشكل عام في هذه المشاريع إلى ثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى منذ سنة 67 وحتى سنة 73:

لم يحظ الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة سنة 67 في البداية بالاهتمام الكافي في معظم مشاريع التسوية المطروحة لحل القضية الفلسطينية، كما أن قرار مجلس الأمن رقم 242 لسنة 67، والذي استندت إليه معظم مشاريع التسوية آنذاك لم يشر إلى موضوع الاستيطان. نظراً لأن عمليات الاستيطان الفعلي لم تكن بدأت بعد.

من بين 10 مشاريع صدرت حتى سنة 73، كان هناك فقط 3 مشاريع هي التي أشارت إلى موضوع الاستيطان، أي بنسبة 33%، وقد تمثلت هذه في مشروعين إسرائيليين، وقرار للجمعية العامة. ويعكس الاهتمام الإسرائيلي بهذا الموضوع منذ البداية موقف الحكومة الإسرائيلية، الداعي لترسيخ وجودها في المناطق الحدودية، والقدس، لضمان السيطرة التدريجية عليها، مع عدم الإعلان عن ضمها للمناطق المحتلة بصورة رسمية.

أما الأمم المتحدة فجاء اهتمامها بمسألة المستوطنات نتيجة الجهود العربية لمقاومة الممارسات الإسرائيلية في المناطق المحتلة، من خلال الأمم المتحدة وخاصة الجمعية العامة، ولكن موقف أمريكا المنحاز لإسرائيل في مجلس الأمن قد عطل دور مجلس الأمن في اتخاذ أي قرار حاسم نحو مسألة الاستيطان في البداية.

المرحلة الثانية: منذ 1973 وحتى 1982:

بدأت الإشارة إلى موضوع الاستيطان بصورة مباشرة في عدد أكبر من مشاريع التسوية، حيث يلاحظ أن هذه الفترة قد شهدت ظهور عدد كبير من المشاريع، نتيجة التحركات السياسية التي أعقبت حرب اكتوبر 73، وتزايد الحاجة للوصول إلى حل سلمي للنزاع، بعد حصول نوع من التوازن في ميزان القوة في المنطقة وذلك نتيجة فشل السياسة الإسرائيلية القائمة على فرض الأمر الواقع على الأمة العربية بالقوة العسكرية. وشعور العرب بقدرتهم على التحرك السياسي، بعد أن أثبتوا قدرتهم على الحرب، وزوال شبح هزيمة 67 عن تحركاتهم، ورغبة الدول العظمى في الوصول إلى حل سلمي للأزمة، نتيجة لإدراكهم لثقل الأعباء الناتجة عن أي حرب قادمة في الشرق الأوسط. هذا بالإضافة إلى أسباب أخرى كثيرة.

وقد ظهر خلال هذه الفترة 26 مشروع تسوية، تعرض 14 منها إلى موضوع

الاستيطان أي بنسبة 53% تقريبا، وقد برزت الأمم المتحدة خلال هذه الفترة كطرف مباشر في إدانة سياسة الاستيطان الإسرائيلي، حيث أصدرت الأمم المتحدة 4 قرارات رئيسية ضد الاستيطان، كان اثنان منها صادرين عن الجمعية العامة، واثنان صادرين عن مجلس الأمن، ويعكس هذا التطور في موقف مجلس الأمن تحول الموقف الأمريكي إلى معارضة سياسات حكومات الليكود الاستيطانية المتطرفة، ورغبة في إثبات حسن النوايا تجاه الموقف العربي في مجلس الأمن، من أجل المساعدة في الوصول إلى حل سياسي.

أما الجانب الإسرائيلي فواصل النص على سياسة الاستيطان في مشاريعه، حيث قدم 7 مشاريع استيطانية، وضحت بصورة تفصيلية - عدد المستوطنات وأماكنها في محاولة لكسب الوقت، قبل الوصول إلى تسوية سياسية، تجبرها على تقديم تنازلات.

كما أن الأطراف الأخرى العربية والأوروبية والأمريكية بدأت بالإشارة إلى موضوع الاستيطان كبند مستقل في أحد مشاريعها، خلال هذه الفترة. ولكن الملاحظ هنا بأن اتفاقيات كامب ديفيد، ومشروع الحكم الذاتي المرتبط بها، لم يشيرا إلى موضوع الاستيطان، رغبة في تجنب هذه المسألة الحساسة، وحتى لا تعرقل الوصول إلى تسوية سياسية.

وترجع أسباب الاهتمام بالاستيطان في مشاريع التسوية خلال هذه الفترة إلى كثافة الاستيطان الإسرائيلي، سواء الرسمي، أم غير الرسمي، وزيادة الجهود الإسرائيلية لتكريس الأمر الواقع في المناطق المحتلة، للحيلولة دون التخلي عنها في أية تسوية سياسية محتملة. كما حدث في سيناء، وتخلي إسرائيل عن مستوطناتها فيها، وكذلك زيادة الاهتمام من قبل جميع الأطراف ببنود التسوية التفصيلية، حيث كانت الجهود منصبة في المرحلة السابقة على مسألة الانسحاب الإسرائيلي، أما في هذه المرحلة فقد بدأت مناقشة قضايا تفصيلية مثل حقوق الشعب الفلسطيني، ومسألة الحدود، ومستقبل المناطق المحتلة وطبيعة العلاقات المستقبلية بين العرب وإسرائيل. مما يستشف منه بأن مسألة عدم شرعية استمرار الاحتلال أصبحت قضية مفروغاً منها، ولذلك انصبت جهود التحركات السياسية على المسائل الفرعية لتسوية النزاع، ومن ضمنها: قضية الاستيطان.

المرحلة الثالثة 82 وحتى الآن:

يلاحظ بأن قضية الاستيطان قد أصبحت مسألة راسخة في المشاريع المطروحة خلال هذه المرحلة، فمن بين 17 مشروعاً ظهرت، نص 14 منها على موضوع الاستيطان بصورة مباشرة. أي بنسبة 82% وذلك بغض النظر عن طبيعة هذه النصوص، وبشكل عام تراوحت هذه النصوص ما بين تحديد عدد المستوطنات، إلى تجميدها، إلى المطالبة بإزالتها. مما يعني أن موضوع الاستيطان قد صار أحد القضايا المهمة، التي يتطلب حلها في أية تسوية سياسية قادمة.

من خلال تطور الاهتمام بالاستيطان في مشاريع التسوية المعروضة من كافة الأطراف يلاحظ بأن تطور عمليات الاستيطان وزيادة فعاليتها قد فرضت على كافة الأطراف اتخاذ مواقف أكثر حسماً بشأن هذه القضية، لكن زيادة المشاريع الداعية لوقف الاستيطان لم تستطع أن تحد أو أن توقف عمليات الاستيطان. وإنما العكس صحيح. فإن الاتجاه نحو الحلول السياسية، وزيادة النصوص الخاصة بالاستيطان في مشاريع التسوية، قد دفعا إسرائيل لمواصلة الاستيطان، وزيادة فعاليته، لتكريس الأمر الواقع.

نظرة إجمالية مقارنة لمشاريع الأطراف المختلفة:

من خلال التحليل الكلي لمشاريع التسوية السياسية التي طرحت لحل القضية الفلسطينية منذ سنة 77، وحتى سنة 89، وجد أن هناك٪ 31 مشروعاً من الـ 50 مشروعاً المطروحة. انظر الجدول رقم (5) قد أشارت إلى موضوع الاستيطان الإسرائيلي بصورة مباشرة. أي أن نسبة 58% من المشاريع تعرضت للاستيطان، مما يعني أن الاستيطان شكل أحد الأسس الرئيسية في مشاريع التسوية، خاصة الأخيرة منها.

وبنظرة فاحصة إلى الأطراف التي قدمت المشاريع يلاحظ ما يلي:

1 - بدأت الإشارة إلى الاستيطان في المشاريع العربية بصورة متأخرة، وقد نص مشروعان من 9 مشاريع بنسبة 22% على الاستيطان، وهذا يدل على أن العرب بقوا ينظرون للاستيطان باعتباره قضية هامشية في التسوية السياسية، وأن الجهد العربي بقي يركز على إزالة آثار عدوان 67، وتأمين الانسحاب الإسرائيلي. وإقرار حقوق الشعب الفلسطيني.

2 - ركزت المشاريع الإسرائيلية بصورة مباشرة على موضوع الاستيطان، فمن بين

14 مشروع تسوية أشار 13 منها إلى هذا الموضوع، أي بنسبة 93%، وذلك بغض النظر عن الأطراف المتقدمة بها، أو الفترة التي قدمت فيها. وكان الاستثناء الوحيد هو المشروع المقدم من حزب المابام اليساري سنة 76، والذي أشار بطريقة غير مباشرة للاستيطان، من خلال النص في أحد بنوده على ضرورة عدم فرض حقائق جديدة لا تستوجبها مقتضيات الأمن، مما يعرقل التسوية بالوسائل السياسية، وهو بذلك إن كان يعارض الاستيطان بصورة غير مباشرة فإن موقفه يربط الاستيطان بالأمن، والوصول إلى تسوية سياسية، مما يقربه من موقف حزب العمل في هذا المجال.

3 - تنبهت الأمم المتحدة إلى خطورة الاستيطان الإسرائيلي منذ البداية، وأشارت معظم قرارات الجمعية العامة إلى موضوع الاستيطان، ثم تلاها مجلس الأمن في ذلك، منذ منتصف السبعينات، وبقيت الأمم المتحدة تكرر هذه القرارات في جميع الدورات اللاحقة. فمن بين 9 مشاريع تقدمت بها الأمم المتحدة كان 7 منها قد تعرض لمسألة الاستيطان بنسبة 78%، والاستثناءات كانت القرار 242 و 338، اللذين صدرا لمجلس الأمن، لترتيب أوضاع المنطقة بعد حرب 67 وحرب 73.

4 - بقيت الإدارة الأمريكية مترددة في اتخاذ موقف محدد من الاستيطان في البداية، ولكن منذ 82 وعقب الغزو الإسرائيلي للبنان أشارت الـ 3 مشاريع الأمريكية الصادرة بعد هذا التاريخ إلى الاستيطان بنسبة 43%، وهذا يعكس تحولاً في الموقف الأمريكي. نظراً لشعور الجانب الأمريكي بأن استمرارية وكثافة الاستيطان ستشكل عائقا أمام الوصول إلى تسوية سلمية في المنطقة، وستدعو العرب لمزيد من التطرف.

5 - أهمل مشروع برجنيف سنة 81 موضوع المستوطنات، ولكن مشروعه المعدل سنة 82 أشار إلى أهمية إزالة المستوطنات الإسرائيلية بنفس النص الوارد في مشروع فاس العربي، وقد تكرر نفس النص في المبادرة السوفيتية سنة 84.

6 - لم تشر المشاريع الأوروبية حتى سنة 80 إلى موضوع المستوطنات، ولكنها منذ بيان البندقية وحتى آخر بيان في بروكسل ظلت تكرر النص على الاستيطان في مشاريعها.

7 - اهتمت المشاريع المشتركة بالأسس العامة للتسوية، دون الدخول في تفاصيل

الحل، نظرا لصعوبة الاتفاق بين الأطراف المشتركة في هذه المشاريع حول النقاط التفصيلية، ولذلك لم يحظ الاستيطان - كقضية - فيها بالأهمية. فمن بين 6 مشاريع أشار واحد منها للاستيطان، بنسبة 7%، وكان المشروع الوحيد هو البيان الصادر عن قمة براغ سنة 83، والذي يعكس الموقف السوفيتي في هذا المجال.

الخاتمة

بعد هذا الاستعراض لمواقف مختلف الأطراف من قضية الاستيطان في مشاريع التسوية المطروحة لحل القضية حتى سنة 1990م. سنحاول في هذه الخاتمة الإجابة على التساؤلات التي طرحت في مقدمة البحث، وكذلك مناقشة الفرضيات الأساسية التي انطلق منها هذا البحث. وذلك بصورة موجزة، لأن كثيراً من المناقشات وردت في ثنايا البحث بصورة مفصلة.

1 - لقد ثبت من خلال تحليل مباديء القانون الدولي، وموقف الأمم المتحدة، عدم شرعية الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة سنة 67، حيث وضح من سياق التحليل السابق أن عمليات الاستيطان تخالف اتفاقيات جنيف سنة 1949م، الخاصة بالأراضي المحتلة. كما أكدت الأمم المتحدة ضرورة تطبيق قواعد الاحتلال الحربي بخصوص الأراضي العربية المحتلة سنة 67، ولذلك أصدرت مجموعة من القرارات، سواء الصادرة عن مجلس الأمن، أو الجمعية العامة، تطالب بالانسحاب الإسرائيلي من هذه المناطق، وتدين سياسة الاستيطان الإسرائيلي فيها. وتعتبرها غير شرعية، استناداً إلى أسس القانون الدولي. وتعبر تلك القرارات - بشكل عام - عن إرادة المجتمع الدولي الذي يدين الممارسات الإسرائيلية التوسعية في الأراضي المحتلة.

وهذا ينفي المزاعم الإسرائيلية عن شرعية الاحتلال الإسرائيلي، وعمليات الاستيطان الناجمة عنها، سواء تلك المزاعم التي ترى في الاحتلال الإسرائيلي سنة 67 عملاً مشروعاً - باعتبار حرب67 كانت حرب دفاعية - أم تلك المزاعم التي تشكك بانطباق قوانين الاحتلال الحربي على الأراضي المحتلة - باعتبارها أراضي إسرائيلية - استناداً إلى أسس تاريخية ودينية، كما أنها تثبت زيف الادعاءات الإسرائيلية عن وجود المستوطنات، لأسباب أمنية، تتعلق بحفظ النظام في المناطق المحتلة، وفقا لمبادىء

القانون الدولي، بعد أن تكشفت النوايا الإسرائيلية في التوسع والسيطرة على كافة المناطق المحتلة من خلال طبيعة المستوطنات القائمة، وأماكن وجودها.

2 - إن التحليل الكمي لموضوع الاستيطان في مشاريع التسوية السياسية يشير إلى مدى أهمية الاستيطان في الصراع العربي الإسرائيلي، حيث وصلت نسبة المشاريع التي تعرضت لموضوع الاستيطان إلى أكثر من 58% من مجموع المشاريع، وتزايدت هذه النسبة في الفترة الأخيرة حتى وصلت إلى 82%، وهذا يدل على تحول الاستيطان من قضية هامشية أفرزها الاحتلال نفسه، إلى قضية مستقلة، تدخل ضمن بنود التسوية، وذلك راجع في المقام الأول لتزايد عمليات الاستيطان، وإدراك الأطراف المعنية لأهميته وخطورته، الأمر الذي عبرت عنه كثير من المشاريع الأخيرة التي رأت في الاستيطان عقبة أمام الوصول إلى تسوية سياسية للنزاع، مثل بيانات المجموعة الأوروبية الأخيرة، وقرارات الأمم المتحدة، والمشاريع الأمريكية.

ويستفاد مما ورد أعلاه، بأن الجانب الإسرائيلي قد نجح في استغلال عمليات الاستيطان، وجعل منها أمراً واقعاً، وجزءاً لا يتجزأ من أي عملية بحث للتسوية السياسية في المنطقة. ولا ريب أن هذه الخطوة وفي ظل تراجع الحلول العسكرية، ستشكل عبئاً جديداً على الجهود التي ستبذل لحل القضية الفلسطينية، لأنها ستكون عنصر ابتزاز، تطالب إسرائيل من خلاله بمزيد من التنازلات، وممارسة مزيد من الضغوط، لتحقيق أهدافها على حساب الحق العربي، كما حصل في المفاوضات المصرية الإسرائيلية أثناء كامب ديفيد.

3 - تراوحت النصوص الخاصة بالاستيطان بشكل عام في مشاريع التسوية السياسية ما بين رفض، وإدانة سياسة الاستيطان - وهو ما قام به الجانب العربي والسوفيتي-، وعدم الإقرار بشرعية المستوطنات - وهو ما أكده موقف الأمم المتحدة، والمجموعة الأوروبية - وبين المطالبة بتجميدها ووقف عمليات الاستيطان الجديدة،- وهو ما عبر عنه الموقف الأمريكي-، وبين الدعوة لوضع قيود على عددها، وأماكن وجودها - كما جاء في الاتفاق الحكومي بين الليكود والعمل سنة 1984 - إلى المطالبة باستمراريتها وتكثيفها، كما يدعو الليكود، والمنظمات الاستيطانية.

4 - أما مصير المستوطنات القائمة في حالة التسوية السياسية:

يلاحظ بأن الموقف العربي والسوفيتي كان صريحا في مطالبته بإزالة المستوطنات الإسرائيلية من المناطق العربية المحتلة سنة 67.

أما موقف الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية: فقد ترك الحكم على مصير المستوطنات القائمة للقانون الدولي، وهذا يعني ضمناً المطالبة بإزالتها، نظراً لعدم شرعيتها في نظر القانون الدولي.

أما الموقف الأمريكي: فتجنب الإشارة إلى مصير المستوطنات القائمة واقتصر على المطالبة بعدم إقامة مستوطنات جديدة، مما يتيح الفرصة للجانب الإسرائيلي، لاستغلال هذه النقطة، من خلال توسيع المستوطنات القائمة، وزيادة عدد المستوطنين فيها.

أما الموقف الإسرائيلي: فقد رفض الحديث عن أية إزالة للمستوطنات القائمة، أينما وجدت، وبغض النظر عن كونها قامت بموافقة حكومية أم لا.

ويلاحظ في هذا المجال بأن جميع المشاريع التي تعرضت لموضوع الحكم الذاتي لم تشر - مطلقا - إلى وجود المستوطنات ضمن منطقة الحكم الذاتي، أو مشاركة المستوطنين في إدارة الحكم الذاتي. ومن أمثلة ذلك مشروع الحكم الذاتي في اتفاقيات كامب ديفيد، والدعوة لوطن قومي للفلسطينيين، مثل مشروع كارتر 77، أو حكم ذاتي مرتبط بالأردن، مثل مشروع ريغن، أو تقرير المصير للشعب الفلسطيني في قرارات الأمم المتحدة، وبيانات المجموعة الأوروبية الأخيرة، أو الذين طالبوا بإقامة سلطة وطنية في المناطق المحتلة سنة 67، أو إقامة دولة فلسطينية فيها، بما فيها وجود فترة انتقالية قبل قيام الدولة، تكون فيها المناطق المحتلة تحت إشراف دولي، مثل مشاريع منظمة التحرير، والمشاريع العربية السوفيتية.

وقد تجاهلت جميع هذه المشاريع الإشارة إلى طبيعة العلاقة بين المستوطنات وسكانها، وسلطة الحكم الذاتي، وكان الاستثناء الوحيد هو بعض الإشارات المتفرقة التي ظهرت عن الزعماء الإسرائيليين في تفسيرهم لمفهوم منح سكان المناطق المحتلة حكما ذاتيا، سواء الواردة في كامب ديفيد، أم المشاريع الإسرائيلية للإدارة الذاتية، بحيث حاولوا تفسيرها بأنها تشمل السكان العرب، والمستوطنين اليهود، وظهرت بعض التصريحات الإسرائيلية عن إمكانية وجود المستوطنات في خارج نطاق السيادة الإسرائيلية (9).

5 - اتفقت كافة الأطراف في مشاريع التسوية المطروحة على الربط بين موضوع

الاستيطان، ومصير المناطق المحتلة سنة 67، وذلك بغض النظر عن التفاوت في نظرتهم لهذا الترابط.

فالذين يؤيدون الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي المحتلة، كانوا يطالبون بزوال المستوطنات، مثال ذلك: الموقف العربي، والسوفيتي، والأمم المتحدة.

أما الذين طالبوا بخضوع عملية الانسحاب الإسرائيلي للمفاوضات، واتفاق الأطراف على تسوية سياسية، فقد ربطوا أيضاً موضوع الاستيطان بعملية المفاوضات، والوصول إلى تسوية سياسية، مثل الموقف الأمريكي.

أما الذين يعارضون الانسحاب الإسرائيلي - سواء كليا، أو جزئيا - فكانوا يعارضون زوال المستوطنات، بنفس الدرجة، وهذا يتمثل في موقف الليكود الذي يعارض الانسحاب كليا، ويعارض زوال المستوطنات كليا، وأما حزب العمل فقد فتح الإمكانية لانسحاب إسرائيل من بعض المناطق، وبالمقابل رأى ضرورة بقاء المستوطنات في المناطق التي لن يشملها الانسحاب.

وفي الختام يمكن القول: إن الإجراءات الأخيرة في مجال عملية السلام، قد أيدت ودعمت ما حاول الباحث إبرازه، من أهمية مشاريع الاستيطان في أي عمليات سلام مستقبلاً، وأن الاستيطان سيبقى العقبة الكأداء في مواجهة تحقيق سلام في المنطقة. ولذلك حرص المتفاوضون في محاولات السلام الأخيرة على تأجيل النظر في هذه القضية للمراحل الأخيرة من عملية التفاوض، حتى لا تحول دون التقدم في المجالات الأخرى.

الهوامش

(1) من الجدير بالملاحظة هنا: أن البحث سوف يستخدم مفهوم مشاريع التسوية، وليس مشاريع السلام، نظرا لانطباقه على طبيعة المشاريع المطروحة، وذلك نظراً لاختلاف المفهومين.

مفهوم التسوية: يعني التوافق بين أطراف الصراع كليا، أو جزئياً، طبقا لميزان القوى، وليس لمنطق الحق والعدل، ولذلك فمفهوم التسوية يعبر عن حالة مؤقتة فرضها ميزان القوى في زمان ومكان محددين، وهذه حالة جميع المشاريع المتداولة لحل القضية حاليا.

مفهوم السلام: يعني انتهاء الحرب والنزاع وسيادة العلاقات الودية بين أطراف النزاع، وهو يعني اختفاء الجوانب المادية والمعنوية للصراع، وهو حالة دائمة ناتجة عن مراعاة العدالة والحقوق الأساسية.

انظر: لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع (الحسن، 1986).

(2) أجمع فقهاء القانون الدولي على اعتبار المستوطنات انتهاكا لقواعد القانون الدولي، سواء الواردة في الاتفاقيات الدولية، أو في ميثاق الأمم المتحدة، أو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولمزيد من التفاصيل حول المناقشات بهذا الخصوص يمكن الرجوع إلى (Falk & Kenny, 1985) و (Malison et al. 1983) وكذلك (الندوة الدولية، 1979)، و(الأمانة العامة، 1985 :375-400).

(3) يظهر من خلال نتائج التصويت على قرارات الأمم المتحدة تجاه عدد كبير من الدول الأوروبية، وأمريكا اللاتينية، نحو التصويت لصالح القرارات التي تدين الموقف الإسرائيلي، هذا بالإضافة إلى الموقف الطبيعي لمعظم دول عدم الانحياز. لمتابعة نتائج التصويت على قرارات الأمم المتحدة. بخصوص القضية الفلسطينية يمكن الرجوع إلى (قرارات الأمم المتحدة، أعداد متفرقة) وكذلك (ماليسون، ث وماليسون، س 1980).

(4) تنوعت المبررات المعطاة لموضوع الاستيطان بين مبررات: اقتصادية، وسياسية، ودينية، وايديولوجية، وأمنية، ولمتابعة تطور عمليات الاستيطان والمبررات المعطاة لذلك. انظر (بركات، 1988 ,240 وما بعدها) وكذلك (Abu Lughod, 1982: 16,18).

(5) تم استنتاج هذه المباديء اعتمادا على روايات المفاوضين المصريين، أثناء كامب ديفيد، ومنهم (فهمي، 1985 :450-456، وكذلك كامل، بدون تاريخ، 506-508).

(6) تجنب الباحث في هذا المجال ذكر المشاريع الإسرائيلية للاستيطان، نظراً لكثرتها، وكانت إسرائيل تقدم هذه المشاريع كمشاريع سلام، وللحصول على نصوص هذه المشاريع يمكن الرجوع إلى (بركات، 1988، 151-171) و (World Zionsit Organization, 1983) وكذلك (Metzger, et al, 1983: 19-53).

(7) تحاول إسرائيل تصدير نموذج الاستيطان القائم على الجمع بين الزراعة، والبرنامج العسكري، إلى الدول الأخرى، باعتباره نموذجا يحتذى به، مثال ذلك إشراف إسرائيل على برنامج الاستيطان في زئير، حيث عمل حزام من المستوطنات على حدود انغولا في إقليم شابا الغني بالموارد الاقتصادية، شبيه بمستوطنات الناحال الإسرائيلية (Klieman, 1984: 155).

(8) القبس، 12/4/1989.

(9) لقد أثارت تصريحات بعض الزعماء الإسرائيليين إلى إمكانية وجود مستوطنات خارج السيادة الإسرائيلية، مثل: تصريحات بيرس، أو في مشروع بيغين للحكم الذاتي، الذي فتح المجال لسكان المستوطنات، وسكان المناطق المحتلة للاختيار بين الجنسية الإسرائيلية، والأردنية ردود فعل عنيفة لدى المستوطنين، حيث قاموا بعمليات احتجاج واسعة لإثبات قدرتهم على منع الحكومة الإسرائيلية من التخلي عنهم، (انظر تقرير دار الجليل رقم 636 بتاريخ 1982/12/25 نقلاً عن ملحق دافار الاسبوعي).

المراجع العربية

احمدوف، أ
1978 الاتحاد السوفيتي والعالم العربي، موسكو، دار التقدم.

الأمانة العامة
1985 المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مجموعة دراسات وبحوث قدمت خلال الندوة الدولية، حول المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، واشنطن.

الأمم المتحدة
1982 المستوطنات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية. نيويورك.

بارنت، وآخرون
1984 سياسة الولايات المتحدة الخارجية في الشرق الأوسط في كتاب السياسة الامريكية في الشرق الأوسط، إعداد ليلى بارودي ومروان بحيري، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص 93-141.

بركات، ن
1988 الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

حرب، أ
1983 «السياسة السوفيتية وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي»، مجلة شؤون عربية، عدد 33-34، نوفمبر/ ديسمبر، 298-315.

حسن، خ،
1986 السلام في الشرق الأوسط، عمان، سلسلة صامد الاقتصادي.

السيد، ر
1984 «المركز القانوني للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة»، مجلة صامد الاقتصادي، عدد 48، اذار/ نيسان 7-16.

قاسمية، وآخرون
1978 المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية.

قرارات الأمم المتحدة
1980-1975 مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مركز الوثائق والدراسات. وأبو ظبي.

كامل، م
ب.ت السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد، لندن، الشركة السعودية للتسويق.

كركوتي، م،
1987 «من إعلان البندقية إلى بيان بروكسل»، مجلة الباحث العربي، عدد 11، ابريل. ص 123-129.

ماليسون، ث، وماليسون، س
1980 تحليل لقرارات الأمم المتحدة الرئيسية، المتعلقة بقضية فلسطين، نيويورك، منشورات الأمم المتحدة.

عاروي، ن
1986 «المأزق الفلسطيني: القيود والفروض»، مجلة المستقبل العربي، عدد 91 شهر 9.

عبدالحي، و
1979 مشروعات التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

عريقات، ص
1987 «الاستيطان في العلاقات الدولية»، مجلة السياسة الدولية، عدد 89، يوليو، 10-26.

علي، ك
1986 محاربون ومفاوضون، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر.

عيسى، م. ويوسف، أ
1976 «السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط بعد حرب اكتوبر» 183-204 في كتاب الندوة الدولية لحرب اكتوبر، القطاع السياسي، القاهرة، إدارة المطبوعات للقوات المسلحة.

فهمي، أ
1985 التفاوض من أجل السلام، القاهرة، مكتبة مدبولي.

فودة، ع
1974 محاضرات في القانون الدولي العام، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

مصطفى، ن
1986 أوروبا والوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
الندوة الدولية حول المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، 1979م، القاهرة، بإشراف جامعة الدول العربية.

هلال، علي
1982 «السلام الإسرائيلي، دراسة لمشروعات التسوية الإسرائيلية»، مجلة شؤون عربية، عدد 33-34، نوفمبر ديسمبر. 219-220.

المصادر الأجنبية

Abu-Lughod. I ed.,
1982 Palestinian Rights, Illinios: illinios Medina Press.

Abu-Lughod, J.
1982 "Israeli Settlement in Occupied Palestine," - Palestine Studies, Vol. XI, No. 2.

Al-Mani, S.
1983 The Euro-Arab Dialogue, London: Frances Printer.

Chomsky, N.
1985 The Fateful Triangle, Boston: South End Press.

Falk, R. & Kenny, L.
1985 Settlement in West Bank, PLO United Information: Reprinted from League of Arab states, "Israeli Settlements" International Symposium, Washington DC, 1985.

Freidman, L.
1972 The Law of War, A Documentary History, New York: Ramdom House.

Golan, G.
1986 "The Soviet Union and the PLO" Middle East Journal, Vol. 40, No. 2.

Harkabi, Y.
1977 Arab Strategies and Israeli Response, New York: The Free Press.

Klieman, A.
1984 Israel Global Reach, Washington: Pergaman Barassey's.

Mallison, T & Mallison, S.
1983 Settlement and the Law, U.S.A. The American Educational Trust.

———

1986 The Palestine Problem, London: Longman Group Ltd.

McDowall, D.
1989 Palestine and Israel, The Uprising and Beyond, London: I.B. Touris & Co. Ltd.

Shadid, M.
1981 The United States and the palestinians, London: Croom Helm.
Stevens, G.
1977 "American Movement in the Middle East", Middle East Journal, Vol. 31, No. I, pp 1-5.
United Nations .
1984 Israeli Settlements in Gaza and the West Bank, New York.
1985 The United Nations and the Question of Palestine
1981 The Status of Jerusalem, New York.
World Zionist
1983 Organization, Master Plan & Development Plan For Settlement in Samaria and Judea, Jerusalem.

ملحق كشف بأهم مشاريع التسوية(*)

جنسية المشاريع	عدد المشاريع	عدد التي نصت على الاستيطان
العربية:	9	2

1- المملكة العربية المتحدة 1972.
2- مبادرة الرئيس «أبو رقيبة» 1973.
3- الحل المرحلي من منظمة التحرير الفلسطينية 1974.
4- مبادرة السادات 1976.
5- مشروع وليد الخالدي 1978.
6- مشروع الأمير فهد 1981.
7- المشروع العربي للسلام في فاس 1982.
8- الاتفاق الأردني الفلسطيني 1985.
9- مبادرة عرفات، وإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة 1989.

الإسرائيلية:	14	13
1- مشروع آلون 1968.		
2- مقترحات غولد مائير 1972.		
3- وثيقة غاليلي – النقاط الأربعة عشر 1974.		
4- مشروع غوش أمونيم 1975.		
5- مشروع حزب مايام 1976.		
6- مشروع شارون – العمود الفقري المزودج 1977.		
7- خطة رعنان فايتس 1978.		
8- مشروع بيغن للحكم الذاتي 1979.		
9- خطة منياهو دروبلس 1979.		
10- مشروع شارون للدولة الفلسطينية في الأردن 1981.		
11- خطة حكومة الوحدة الوطنية 1984.		
12- مبادرة بيرس 1985.		
13- مقترحات رابين 1987.		
14- خطة شامير للانتخابات 1989.		
الأمريكية:	7	3
1- مشروع جونسون 1967.		
2- مشروع روجرز 1970.		
3- ملف التسوية الأمريكي 1972.		
4- وثيقة ساوندرز 1975.		
5- مشروع كارتر 1977.		
6- مبادرة ريغن 1982.		
7- مقترحات شولتز 1984.		
السوفيتية:	3	2
1- مشروع برجنيف 1981.		
2- مشروع برجنيف المعدل 1982.		
3- المبادرة السوفيتية 1984.		

الأوروبية:	3	2
1- بيان السوق الأوروبية – بروكسل 1973.		
2- بيان السوق الأوروبية – لندن 1977.		
3- إعلان البندقية 1980.		
4- بيان قمة بروكسل 1983.		
5- بيان قمة بروكسل 1987.		
مشتركة:	6	1
1- الحكماء الأفارقة 1971.		
2- البيان السوفيتي الأمريكي 1977.		
3- وثيقة الاشتراكية الدولية 1978.		
4- كامب ديفيد 1979.		
5- المبادرة المصرية الفرنسية 1982.		
6- بيان حلف وارسو – براغ 1983.		
الأمم المتحدة:	7	5
1-قرار مجلس الأمن رقم 242 سنة 67.		
2- قرار الجمعية العامة رقم 285 سنة 72.		
3- قرار مجلس الأمن رقم 338 سنة 73.		
4- قرار الجمعية العامة رقم 3525 سنة 75.		
5- قرار الجمعية العامة رقم 5/32 سنة 77.		
6- قرار مجلس الأمن رقم 446 سنة 79.		
7- قرار مجلس الأمن رقم 465 سنة 80.		
8- المؤتمر الدولي حول المسألة الفلسطينية جنيف 1983 بإشراف الأمم المتحدة.		
9- قرار الجمعية العامة حول المسألة الفلسطينية 1984.		

(*) تم إعداد هذا الكشف، ومتابعة النصوص المختلفة الواردة في المشاريع، اعتماداً على مجموعة كبيرة من المراجع العربية والإسرائيلية والأجنبية. انظر لمزيد من المعلومات المراجع الواردة في قائمة المراجع في نهاية البحث.

استلام البحث ابريل 1989
اجازة البحث مايو 1994

Israeli Settlements and the Political Resolutions

Nizam M. Barakat

The role of Israeli settllement in the occupied Arab territories since 1967 is studied and analyzed. First, this issue is analyzed from the point of view of international law and United Nations principles of International Law and United Nations resolutions and thus, it is illegal. Second, the attitudes of Israeli, Arab, and international parties are studied in relation to their political settlement schemes. It is noted that there is a wide spectrum of attitudes ranging from the demand to dismantling the settlement to the demand for their continuity and maintainance. Finally, it is shown that the Israeli settlement has changed from a side issue that was a result of Israeli occupation per se to a fundamental issue which should be solved in order to reach a political settlement in future.